

Distr.: General  
18 December 2007  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من المنظمة النسائية للبيئة والتنمية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة العذراء، ومنظمة يونانيمما الدولية، والمؤتمر النسائي الدولي لعلم الإنسان، ومركز المنبر النسائي الدولي، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، والتحالف النسائي الدولي، والمجلس الدولي لتعليم الكبار، ومركز المرأة في بيرو "فلورا تريستان"، وشبكة المرأة والتنمية في أوروبا، واربطة حقوق المرأة في التنمية، والهيئة الدولية للخدمات العامة، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.6/2008/1

180108 180108 07-64956 (A)



## بيان

### مقدمة

قدمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في توافق آراء مونتيري، الذي اعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢، عددا من الالتزامات بتعبئة ورصد الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتعهدوا بتعميم "المنظور الجنساني في السياسات الإنمائية على جميع المستويات وفي جميع القطاعات" [الفقرة ٦٤]، وبتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى صياغة "سياسات للميزانية تراعي القضايا الاجتماعية و الجنسانية" [الفقرة ١٩]. وتشكل الأعمال التحضيرية الجارية للمؤتمر الاستعراضي لمتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري المقرر عقده في الدوحة في عام ٢٠٠٨ فرصة لتقييم التقدم المحرز في الوفاء بهذه الالتزامات.

وتشير معظم أدبيات التنمية إلى أن المبادرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لم تدمج بشكل فعال في عمليات التنمية، في الوقت الذي تشهد فيه الآليات والبرامج المعنية بالمرأة وحركة المرأة، نقصا شديدا في التمويل. وهذه المقترحات تسلط الضوء على مجموعة من المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات التي ينبغي تناولها ضمن عملية استعراض تمويل التنمية بهدف عكس هذا الاتجاه الكارثي وتوفير التمويل الكافي ودعم السياسات من أجل القطاعات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

### تعبئة الموارد المحلية

#### الضرائب

١ - تمشيا مع الاستراتيجيات التي تراعي مصالح الفقراء من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي للحكومات أن تعطي الأولوية لتعزيز إدارات الضرائب ونظم جباية الضرائب، مع التركيز على فرض الضرائب التصاعدية المباشرة على الثروات والأصول الرأسمالية بدلا من ضريبة القيمة المضافة على المواد الاستهلاكية الأساسية التي يحتاجها ذوو الدخل المنخفض وغالبيتهم من النساء. وينبغي الاعتراف كذلك بما تقدمه المرأة من إسهامات كبيرة في مجال تقديم الرعاية مما تكسبه من دخل. وينبغي للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية أن تدرس هذا البعد المتعلق بالاختلاف بين الجنسين في الإنفاق المنزلي بهدف تقديم توصيات لمنح إعفاءات ضريبية مناسبة للمرأة تأخذ هذا البعد في الحسبان.

## الميزانيات

٢ - ينبغي إعطاء الأولوية في السياسات الوطنية لتخصيص الموارد على نحو فعال تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية وباقي الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك:

- توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق؛
- كفاءة وصول الجميع إلى المرافق والخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- كفاءة تمتع المرأة بالمساواة في الاستفادة من فرص العمل والوصول إلى خدمات سوق العمل والخدمات الاجتماعية.

٣ - وينبغي اتباع نهج الميزنة المراعية للمنظور الجنساني بوصفها أداة رئيسية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بغية ضمان توجيه الموارد الكافية، سواء تلك المتاحة من المعونة الخارجية أو من الإيرادات المحلية، لأغراض الوفاء بالتزامات الدولية المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان على النحو الوارد في منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقيتي منظمة العمل الدولية ١٠٠ و ١١١ المتعلقة بعدم التمييز في ميدان العمل. وتتطلب الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، باعتبارها آلية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السياسات والبرامج الوطنية، رصد مخصصات محددة في الميزانية وزيادة التمويل وتعزيز المهام التي تضطلع بها الآليات الوطنية المعنية بالمرأة من أجل بناء القدرات وتنفيذ مبادرات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني ورصد وتقييم نتائج المساواة بين الجنسين. ولا بد من توفير التمويل والدعم لإجراء التحليلات الجنسانية المناسبة من أجل اتخاذ قرارات فعالة بشأن السياسات المتعلقة بتمويل البرامج الجنسانية.

## مراعاة العمل غير المأجور

٤ - يجب على الحكومات أن تستخدم منهجيات لقياس العمل غير المأجور الذي تقوم به المرأة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق وضع وتنفيذ دراسات استقصائية عن استخدام الوقت بغرض إبراز عدد الساعات التي تقضيها المرأة في العمل مقارنة بالدخل أو الأجر الفعلي الذي تتقاضاه مقابل عملها. وينبغي اتباع هذه المنهجيات في المكاتب الإحصائية الوطنية على المستوى القطري كأداة لقياس الفقر، وينبغي إدراج النتائج في نظم الحسابات الوطنية (توافق آراء كيتو الذي اعتمده اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٧).

٥ - وينبغي أن تُقدر تكلفة هذه المساهمات بوصفها استثمارات في الاقتصاد الوطني وتُستخدم كأساس لتوفير التمويل المناسب للأنشطة المدرة للدخل من أجل الخدمات الاجتماعية والدعم المباشر لاقتصاد الرعاية، بحيث يُنقل عمل المرأة بفعالية من الاقتصاد غير النقدي إلى الاقتصاد النقدي.

### تعبئة الموارد الدولية

٦ - شهدت الأسواق العالمية توسعا وتكاملا لم يرافقهما توفير الحماية الكافية للعمال والمجتمعات المحلية من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق النقابات العمالية. ونحن نعتبر أن تعزيز إطار تنظيمي عالمي يتضمن معايير حقوق الإنسان والعمل والبيئة أمر ضروري لتعزيز حماية حقوق الإنسان وحقوق العمال، وتحقيق الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وحفظ البيئة. وسيستند هذا الإطار إلى الصكوك المعيارية التي وضعتها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، وسيتيح نهجا مشتركا لمعالجة كل من العمليات التجارية عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر. ونحن نرحب بتأكيد الحكومات علنا للحاجة إلى مثل هذه المعايير.

### التحويلات المالية

٧ - اعترافا بالمساهمات الكبيرة التي تقدمها تدفقات تحويلات المهاجرين في تمويل التنمية، ينبغي اتخاذ تدابير لخفض تكاليف تحويل الأموال وتجنب الازدواجية في فرض الضريبة على المهاجرين في البلدان المضيفة والمرسلة. وينبغي أن تركز السياسات الإنمائية على نهج حقوقي يحمي حقوق العمال المهاجرين الذين تشكل النساء نسبة كبيرة منهم.

### التجارة

٨ - يجب على الحكومات أن تضطلع بتقييمات واستعراضات للآثار الجنسانية المترتبة على الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية من أجل تحديد وتقويم أوجه التحيز الجنساني في مستويات الدخل والأمن الوظيفي وشروط العمل وأعباء العمل غير المأجور والوصول إلى الموارد المنتجة والطبيعية. وينبغي تطبيق هذه التقييمات والاستعراضات أيضا على الإصلاحات القطاعية التي تشجعها وتمولها المؤسسات المتعددة الأطراف.

### المساعدة الإنمائية الرسمية

٩ - ينبغي للحكومات أن تتقيد بالتزاماتها ببلوغ الهدف الذي حددته الأمم المتحدة والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية

والحفاظ على هذه النسبة، وينبغي تكريس حصة كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وينبغي إنشاء وتعزيز أطر مؤسسية على المستويات الوطنية وفيما بين وكالات المعونة الدولية بهدف تحسين فعالية المعونة والمساءلة عنها والمعايير المرجعية المتعلقة بها لتحقيق نتائج المساواة بين الجنسين. وينبغي التقييد في سياسات وبرامج المعونة بمبادئ الملكية القطرية الوطنية ومشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، في صياغة السياسات وتنفيذها ورصد النتائج.

١٠ - ويخلو الإطار الذي أنشئ بموجب إعلان باريس خلوا ملحوظا من تحليل الشؤون الجنسانية ومشاركة منظمات المجتمع المدني. ويلاحظ بصفة خاصة غياب المنظمات التي تُعنى بمسائل المساواة بين الجنسين وتأييث الفقر. وكثيرا ما يتوقف دعم المانحين للميزانية والبرامج القطاعية على شروط الاقتصاد الكلي التي تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، فإن مواءمة ممارسات المانحين لتقديم الدعم على أساس البرامج سيؤدي على الأرجح إلى تقليص الحيز المتاح للنهج المبتكرة ومن ثم إضعاف السياسات الجنسانية على المستوى الميداني.

١١ - ولا بد من تعزيز هيكل للمعونة يراعي وقائع أولئك الذين تم تجاهلهم على مر التاريخ باعتبارهم متلقين ومن دون إشراكهم في العملية. ويجب أن تكون "الملكية القطرية" الحقيقية ناجمة عن مشاركة مستمرة من جانب منظمات المجتمع المدني، وخاصة النساء والمجموعات المهمشة، التي تعاني من الفقر أكثر من غيرها.

### الديون الخارجية

١٢ - أصبح إلغاء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة خطوة ضرورية كان يلزم اتخاذها منذ فترة طويلة بالنظر إلى إخفاق النهج الحالية لإعادة هيكلة الديون في تحرير الموارد لتحقيق التنمية وتحول الفقر في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى آفة تطال معظم السكان، وبشكل أكثر حدة في أوساط النساء والأطفال. إضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات أن تنشئ حيزا جديدا وحقيقيا للسياسات المتعلقة بالديون من أجل تمكين البلدان من التغلب على أزمة الديون. ذلك أن حيز السياسات الراهن يتوقف على الآليات الحالية لتخفيف الديون التي لا تعترف بالإخفاقات السابقة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي إنشاء حيز السياسات الحقيقي على أساس تحليل يتيح موارد إضافية لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومنهاج عمل يبيح (انظر تقرير الأمين العام بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية A/62/217، الفقرات من ٩٧ إلى ١٠٢)

## مسائل منظومية

### هيكل الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين

١٣ - ينبغي للحكومات أن تدعم قيام هيكل أقوى للمساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة من أجل تمكين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة من الوفاء بشكل أفضل بالتزاماتها في مجالات تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان. ويحتاج كيان شؤون المرأة الجديد المقترح إنشاؤه إلى ولاية قوية وموحدة تشمل مهام معيارية وتنفيذية لضمان الإنجاز الفعال، بوسائل منها توسيع برامجه الميدانية لتحسين المستويات المعيشية للمرأة. وينبغي أن يلتزم المانحون بتعبئة الموارد اللازمة لتمويل الكيان الجديد بمسوى لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار.